الرقم التسلسلي المعياري الدولي: 2788-8037
المزيد عن رواق عربي وقواعد تقديم الأبحاث للنشر
https://rowaq.cihrs.org/submissions/?lang=en

الافتتاحية: فلسفة التعليم

محمد السيد سعيد

الإشارة المرجعية لهذا المقال: سعيد، محمد السيد (1998). *الافتتاحية: فلسفة التعليم*. رواق عربي، 3 (2)، 5-7.

إيضاح
هذا المقال يجوز استخدامه لأغراض البحث والتدريس والتعلم بشرط الإشارة المرجعية إليه. يبذل محررو رواق عربي أقصى جهدهم من أجل التأكد من دقة كل المعلومات الواردة في الدورية. غير أن المحررين وكذلك مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان لا يتحملون أي مسؤولية ولا يقدمون أي ضمانات من أي نوع فيما يخص دقة أو كمال أو مناسبة المحتوى المنشور لأي غرض. وأي آراء يعرضها محتوى هذا المقال هي آراء تخص كاتبيه، وليست بالضرورة آراء محرري رواق عربي أو مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

حقوق النشر
هذا المصنف منشور برخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف 4.0.

فلسفة التعليم

إذا كان التعليم هو إعادة تكوين للثقافة، فإن علينا أن نتأمل طبيعة الثقافة التي أنشأها التعليم .ويبدو ذلك أمرا سهلا من حيث المضمون. إذ أننا نستطيع أن نزعم لأنفسنا على الأقل أن لدينا ما نعلمه وهو القانون الدولي لحقوق الإنسان. غير أننا لا نستطيع أن نعلم القانون كوحي ديني لا تاريخي أو كدوجما. ذلك أن المشكلة تتمثل تحديدا في كيفية فتح القنوات بين التاريخي واللاتاريخي، أى بين الواقع الحي والنص القانوني.

ومن ناحية أخرى، فإن تعليم حقوق الإنسان لا يستقيم مع نفسه، من هذا المنظور، إلا إذا اعترف منذ البداية بأنه نظام مفتوح، أي أنه نظام لا يتحقق في الواقع، بما في ذلك الواقع التعليمي، إلا إذا صار المتعلمون جزءا منه، والشرط الذي يضمن تفعيله. إننا هنا لا نحشر نصوصا في الدروس، لأن هذه الدروس ليست موضوعا للنص وإنما هي خاضته، وهو الأمر الذي يجعلها صاحبة النص ومنشئته، وكأن علينا أن نعيد خلق النص كما نتمثله وكما نهضمه وكما نود أن نراه في واقع بعينه.

هل يفقد النص قداسته؟ نعم يجب أن يفقد قداسته وأن يكتسبها من جديد في كل مرة من جديد، فتلك القداسة لا يجب الاعتراف بها وكأنها إلهام، تتحول بالفعل إلى مهمة حماسية بتأثير كونها صارت جزءا من كل شخص، لأن هذا الشخص قد أعاد صنعها لنفسها. شئ ما من عملية التحويل تحدث أو يجب أن تحدث في التعليم كصناعة، حيث العقل و الوجدان الإنساني الخاص بكل شخص هما اللذان يحدثان هذا التحويل.

القانون هنا يتحول إلى نحو توليدي. ثمة نص متجسد في لغة، وثمة كائنات إنسانية تعتقد أن لديها في الأصل أوعية تلقي كامنة في ذواتها وهى تستطيع أن تصنع من النص لغتها الخاصة. إننا بذلك لا نجرح تكاملية النص ولا صرامته، ولكننا نعيد تمثله وكأنه نصنا نحن. أي نص كل مشارك في عملية التعليم.

إننا لا نحتاج هنا إلى جراءة الإطاحة بمفهوم وأطر المدرسة التقليدية: أو فلنسميها الحديثة لأنها بالفعل من صنع الحداثة الأوربية. فنحن لا نستطيع أن نملك هذه الجراءة دون أن يكون لدينا البديل، أو البدائل المناسبة. وثمة مشكلة أخرى لا تقل أهمية في البيئات السياسية والثقافية التي تفتقد إلى الحد الأدنى من الاحترام لمبدأ حكم القانون عموما، وللشرعة الدولية لحقوق الإنسان خصوصا. فالتعليم إذا طرح على هذا النحو لن يكون أفضل حظا من سواه من آليات النضال من أجل حقوق الإنسان. إذ أنه بالضرورة سوف يخضع للرقابة أو سوف يظل محاصرا وهدفا للعقاب.

إن المشكلة تتمثل تحديدا في كيفية فتح القنوات بين التاريخي واللا تاريخي، أي بين الواقع الحي والنص القانوني، وتعليم حقوق الإنسان لا يستقيم مع نفسه من هذا المنظور إلا إذا اعترف منذ البداية بأنه نظام مفتوح.

كما أن التعليم الذي نعنيه هنا يرنو إلى تجاوز نخبويته، وإلى أن يصبح عملية جماهيرية، وأن يتحقق في شكل موجات من التأثير المتبادل، الذي لا تحاصره أسوار مدرسة أو معهد أو مركز علمي أو مقر منظمة ما من المنظمات الحقوقية و النضالية.

كيف يمكننا أن نترجم بكل أمانة هذا المفهوم للتعليم في ظروف قهرية؟ إن الأمر يحتاج إلى خيال و إلى إبداع يتلمس معطيات كل واقع اجتماعي أو سياسي بعينه.

وإضافة لكل ذلك، فإن ثمة مشكلة تعانيها مجتمعات بعينها، ومن بينها عدد من المجتمعات العربية التي أصابها إنهاك مطلق أدى إلى فقدانها الطاقة الحيوية. ونعني بذلك أن التعليم، بما في ذلك التعليم المفتوح له جانبين: عرض وطلب. إن لدينا مشكلات في جانب العرض، بالمعنى الاقتصادي للكلمة. فثمة نقص في عدد المناضلين المتطوعين في مجال حقوق الإنسان، كما أن ثمة نقصا دائما في مستويات تدريبهم وتأهيلهم، خاصة إذا كان المطلوب هو إتقان أساليب نضالية للتعليم المفتوح. ولكن في تلك المجتمعات قد تكون المشكلة الأكثر حدة وإلحاحا هي النقص الأكبر في جانب الطلب.

فبعد فترات تجريب وانتقالات عنيفة، وجدت شعوب بأسرها ذاتها تخوض حروبا لم تستشر فيها، وتدفع فيها أغلى التضحيات، دون أن يؤدي ذلك إلى نتيجة واضحة حتى بالمفهوم الخاص بالعدل و النزاهة المنغرس في وعيها وثقافتها. كما أن هذه الشعوب مرت في الداخل بتجارب مؤلمة للغاية بعضها لم يكن يفتقد صفة النبالة والصداقة وحتى الفروسية. ولكن الانتقالات الحادة ذاتها، وما اشتملت عليه من تأثيرات اقتصادية واجتماعية شاملة ومتقلبة، بل ومتناقضة الاتجاه أدت إلى إرهاق شامل للمجتمع. فإذا أضفنا ما صاحب ذلك كله من عنف سياسي وثقافي وديني... الخ. لأدركنا إلى أي حد نال الإرهاق من أركان المجتمع وروحه.

في ظل تصدع النفس والروح، وما نالهما معا من إرهاق، بل ومن حيرة وتعاسة وصعوبة في الفهم، تنشأ إستراتيجيات بقاء تختصر الوجود الإنساني في حده الأدنى وتضيق نطاق تفاعلاته إلى أصغر دائرة ممكنة أي العائلة. إن الهدف الأسمى يصبح هو تجنب الاندثار المادي والنفسي والأخلاقي، من خلال أصغر المؤسسات الاجتماعية على الإطلاق، وليس من خلال العقل المجتمعي العام. لقد كان ذلك مثلا هو مصير مجتمع مثل العراق وآخر مثل السودان وثالث مثل لبنان ورابع مثل الجزائر، ونضيف إلى هذه القائمة حالات بلاد مثل سوريا ومصر وتونس، على الأقل. إن جميع الناس لم تعد تطلب وتبحث عن الثقافة والمعرفة، ليس فقط لكونها قد أصبحت في ظل تلك الحالة رفاهية، وإنما لأنها تبدو مصدر قلق وخطر محيق وداهم.

إن التعليم هنا يرنو إلى تجاوز نخبويته وإلى أن يصبح عملية جماهيرية، وأن يتحقق في شكل موجات من التأثير المتبادل الذي لا تحاصره أسوار مدرسة أو معهد أو مركز علمي أو مقر منظمة، من المنظمات الحقوقية والنضالية.

كيف نصل بدعوتنا الحقوقية إلى هؤلاء الناس دون أن نتسبب في مزيد من القلق العاصف لهم، ودون أن نفاقم المخاطر التي تحيق بهم. ودون أن نضلعف توتراتهم؟

يجب على كل جماعة حقوقية أن تجد إجاباتها الخاصة لهذه الأسئلة.ولا يسعنا في هذا المجال سوى أن نلفت النظر إلى مبادئ عامة. أهم هذه المبادئ هى صياغة العملية التعليمية كإطار للمشاركة في البحث عن حلول لمعضلات ومعيقات احترام حقوق الإنسان في البلد المعنى أوفي بيئته السياسية والثقافية. المطلوب هنا هو إحداث قطعية بين المعرفة والمشاركة، المعرفة ليست عملية تلقينية وإنما حفز للعبقرية الجماعية. ويترتب المبدأ الثاني على ما سبق من حيث أنه يجب أن يتحول المدرس إلى ميسر، أي إلى محفز لهذه العبقرية الكامنة في موقف التحدي لوجودنا الجماعي أي محفز يجعل حقوق الإنسان إجابة معقولة على الأسئلة التي يلقيها علينا واقعنا القمعي: واقع امتلاك جماعة من الناس هم الحكام والمنفذين لسلطة الحياة والموت، وخضوع الأغلبية لهذه السلطة بصورة تعسفية.

إن النتيجة التي ننشدها لعملية التعليم هي أن يحول المتعلم نفسه إلى منلضل حقوقي بالمشاركة مع غيره.

ثالثا: من المهم للغاية أن نستنبط القنوات الملائمة التي تجعل التعليم فعلا نضاليا وبيئة لانبثاق إرادة نضالية من جانب المتعلمين. وبهذا المعنى، يتحول المتعلمون إلى موجات تأثير مستقلة يجب أن تنتج موجاتها التالية.

فأيا كانت الإمكانيات التي يمكن الاستعانة بها، فإن حفنة من المعلمين لا يمكنهم أن يصلوا إلى المجتمع بأسره حتى لو كانوا قادرين على توظيف وسائل الاتصال الجماهيري.

وهنا يجب أن نؤكد أن دروس التاريخ السوسيولوجي لأدوات الاتصال هذه يبرهن بجلاء تام أنها لا تملك تأثيرا سحريا، بل إنها قد تكون أقل أهمية وفعالية بكثير عن الاتصال الشفهي، والتعليم سوف يكون أكثر فعالية وتأثيرا لو تمكن من تحريك آلية واسعة النطاق لهذا النمط في التواصل الأولى، أي التواصل بين الناس مباشرة وباعتبارهم أشخاص وليسوا صورا أو أصواتا منقولة بوسائل التكنولوجيا الحديثة.

وأخيرا، فإن أسلوب التعليم الذي يجسد هذا الطموح كله هو الذي يتعامل مع مادة تاريخية وحاضرة بقوة في أذهان المخاطبين بالتعليم. ليس المطلوب هو أمثلة تجريدية أو نماذج مصطنعة منطقيا، وإنما المطلوب هو التعامل مع معضلات الحياة التي يعيشها كل الناس وتنطبع بقوة في أذهانهم وتطرح تحدياتها على عقولهم ووجدانهم.

رئيس التحرير

من المهم للغاية أن نستنبط القنوات الملائمة التي تجعل التعليم فعلا نضاليا، وبيئة لاتساق إرادة نضالية من جانب المتعلمين.